

للشركة
٤٤٤٤
٢٧



مكتب رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

تعليمات تنفيذية
رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تحصيل مستحقات المصلحة بطريق الحجز الإداري

بمناسبة صدور القرار الوزاري رقم (٧٦) لسنة ٢٠٢٢، وإحاطاً للتعليمات التنفيذية رقم (٩٧) لسنة ٢٠٢٠، بشأن ضريبة المبيعات الواردة من المصارف المصرية لتوقيع الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٥٥، والقرار الوزاري رقم (٣٩٥) لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة بوزارة المالية تتولى دراسة الطلبات الواردة من المصارف المصرية لتوقيع الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٥٥، وإستدعاء مستحقاتها طرف المدينين بها، وفي إطار الإجراءات المتخذة من قبل مصلحة الضرائب المصرية لتوقيع الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٥٥، وحسب ما نصت إليه المادة ١٠٠٤ من القانون رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٥٥، وضمناتاً لسلامة ودقة إتباع الإجراءات القانونية لإستدعاء مستحقات الخزنة العامة، يراعى ما يلي :-

لا يجوز إتخاذ أي حجوزات إدارية، طبقاً لأحكام القانون رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري، لإستدعاء مستحقات المصلحة (دخل/ قيمة مضافة) طرف المدينين بها في أي من الحالتين الآتيتين :-

١ - المشروعات الإستثمارية المنشأة وفقاً لأحكام قانون الإستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ أياً كان مقدار المبلغ المستحق للمصلحة.

٢ - الحالات التي تكون فيها قيمة المبالغ المستحقة للمصلحة مليون جنيه فأكثر، إلا بعد العرض على السيد الأستاذ/ رئيس المصلحة، وفقاً للنموذج المعد لذلك تمهيداً للعرض على اللجنة الوزارية المشار إليها (مرفق صورة من النموذج).

يجب على كافة الوحدات التنفيذية بالمصلحة (المراكز الضريبية، المأموريات، المكاتب،) عند إتخاذ إجراءات الحجز الإداري لإستدعاء مستحقاتها طرف المدينين بها، وذلك في الحالات التي تختص بها المصلحة دون العرض على اللجنة الوزارية بالضوابط والأسس الآتية :-

أولاً - الحالات التي يجوز فيها للمصلحة توقيع الحجز الإداري دون العرض على اللجنة الوزارية :-

- ١ - إذا كان هناك خطر يهدد إقتضاء دين الضريبة واجبة الأداء، كما في حالة أن يكون المدين هاربا وتم إستدئ عنبه، أو تحرير شيكات للمأمورية المختصة وارتدادها، أو وفاة المدين بدين الضريبة إذا كانت له تركة يمكن التنفيذ عليها، وفي حدود ما آل للورثة من هذه التركة، وما يمثل ذلك من حالات، وذلك سواء اتصل علم المدين بدين الضريبة، أو لم يتصل علمه بها.
- ٢ - وجود دين ضريبة مستحق للمصلحة المختصة قارب على السقوط.
- ٣ - إذا كان دين الضريبة واجب الأداء بموجب الإقرار الضريبي، أو الإتفاق المباشر، أو الإتفاق المباشر باللجنة الداخلية، أو قرار لجنة الطعن، أو قرار لجنة إنهاء العتراضات، أو قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي، أو حكم محكمة.
- ٤ - إذا كان دين الضريبة واجب الأداء، وتحقق اتصال علم المدين به بأي من الطرق القانونية والإلكترونية المقررة.
- ٥ - بناء على الطلب المقدم من الممول / المكلف لتوقيع الحجز عليه (حجز منقول) وذلك لفتح باب الطعن (الناحية الشكلية) على أن تنتهي المأمورية المختصة من فحص الممول/ المكلف خلال ستين يوماً من تاريخ فتح باب الطعن.
- ٦ - المديونيات المتعلقة بالضريبة على التصرفات العقارية التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون وفقاً لنص المادة (٤٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، كتصرف وحيد، وليس كمشاوط تجاري أو الإستثمار العقاري.

٣٤٣ / ٧١١
٢٠٢٢ / ١١ / ٢٧



بيان الإجراءات
التي تم اتخاذها لتوقيع الحجز الإداري

ضد /
المسجل برقم /...../...../.....

- ١ - تم مراجعة المديونية (الضريبة واجبة الأداء) وقدرها /.....
- ٢ - أساس ربط الضريبة /.....
- ٣ - تم إعلان/ إخطار المدين (الممول/المكلف) بالنماذج المقررة لربط الضريبة بتاريخ
...../...../..... وتم الإستلام بتاريخ/...../..... ٢٠٢٠، لم يتم الإستلام وتم
الإعلان طبقاً لحكم المادة (٥٤) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر
بالقانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠.
- ٤ - تم مطالبة المدين بالمديونية الواجبة الأداء وقدرها /.....
بنموذج بتاريخ/...../..... ٢٠٢٠ بكتاب موصي عليه بعلم الوصول
أو
- ٥ - بتاريخ/...../..... تم إخطار المدين بمطالبة نهائية للسداد .
- ٦ - بتاريخ/...../..... تم إعلان المدين بالتنبيه بالأداء والإنذار بالحجز، والتنبيه
عليه أنه في حال عدم السداد سوف يتم إتخاذ إجراءات الحجز الإداري على ممتلكاته .
- ٧ - (في حالة عدم وجود المدين)

تم مخاطبة الجهات الآتية :-

رئيس الشعبة/ مدير إدارة

مراجع / رئيس قسم

مأمور

(.....)

(.....)

(.....)

